

Distr.: General
9 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة



يشرفني أن أحيل طيه الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الموجهة إليكم من
سعادة السيد رشاد شجلار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).
وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت بامير
السفير
الممثل الدائم

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونان في نيويورك، والتي عُمت كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (انظر A/58/869-S/2004/646)، وبأن ألفت نظركم الكريم إلى ما يلي:

أود أنؤكد، بادئ ذي بدء، أن إدارة القبارصة اليونان، بصفتها المزعومة "كحكومة الجمهورية القبرصية"، ليس في وسعها أن تمثل شعب قبرص التركي أو أن تتصرف باسمه، كما أنه ليس في وسعها الادعاء بأي حق في أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. فالتقسيم الفعلي للجزيرة إنما كان نتيجة تحطيم الجمهورية القبرصية القائمة على الشراكة في عام ١٩٦٣ من جانب القبارصة اليونان. ومن خلال سنين من النضال خاضه الجانب القبرصي التركي من أجل البقاء، ظهرت إلى حيز الوجود إدارتان منفصلتان وما برح كل جانب يحكم نفسه منذ ذاك الحين. ولذا، كانت المحاولات التي تبذلها الإدارة القبرصية اليونانية في كل مناسبة لبسط سلطتها غير الشرعية على الشعب القبرصي التركي مرفوضة جملة وتفصيلا.

وكما تعلمون حق العلم، فقد صوّت شعب قبرص التركي، لدى ممارسته حقه في تقرير مستقبله، لصالح خططكم في التسوية في عمليتي الاستفتاء المتزامنتين في كلا جانبي الجزيرة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في حين رفضها شعب قبرص اليوناني بأكثرية ساحقة. فالخطة التي قدمتموها إلى الجانبين هي حل وسط. فهي لم تُصمم لتلبية مطالب الفريقين كلية، ولم تلب هذه المطالب. وقد صوّت شعب قبرص التركي بأكثرية ساحقة لصالح هذه الخطة على الرغم من أنها، ولا سيما الأحكام المتعلقة بمسألة الممتلكات، تستتبع توضيحات كثيرة من جانبه. فلو لم يصوّت الجانب القبرصي اليوناني ضدها بأكثرية ساحقة، لحُلّت مسألة الممتلكات بوجه خاص، ومشكلة قبرص بوجه عام، في إطار خططكم للتسوية الشاملة.

وكما تعلمون حق العلم أن الجانب القبرصي التركي، وقد أدرك أن مسألة الممتلكات هي مسألة شائكة جدا وتشكل عقدة المشكلة القبرصية، ونظرا لعدم إنحاز التسوية الشاملة، قد أنشأ آلية قانونية لمعالجة قضايا الملكية العائدة لشعب قبرص اليوناني في الشمال. ولكن، لسوء الحظ، هددت الإدارة القبرصية اليونانية القبارصة اليونان الذين تجرأوا على رفع قضايا، بنشر أسمائهم وتعريضهم للإذلال أمام شعب قبرص اليوناني.

ومن ناحية أخرى، فقد تمكّن القبارصة الأتراك من خلال رحلات العبور بين الشمال والجنوب أن يكتشفوا بكل قنوط أنه لم يعد لهم بيوت يرجعون إليها، فيما إذا اختاروا ذلك على النحو المنصوص عليه في الخطة، وذلك من جراء سياسة القبارصة اليونان الواسعة الانتشار المتمثلة في مصادرة أملاك القبارصة الأتراك في الجنوب. فقد أعلنت الإدارة القبرصية اليونانية مؤخراً أن قيمة الأراضي التي تعود ملكيتها للقبارصة الأتراك والتي صادرتها الإدارة القبرصية اليونانية تبلغ ملايين الجنيهات القبرصية وأنه ستم مصادرة المزيد من الأراضي التي يملكها القبارصة الأتراك. كما ورد في تقارير الصحافة القبرصية اليونانية أنه قد تمت مصادرة أراضي أكثر من ٥٠٠ قبرصي تركي خلال فترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وحدها.

وأود أن أؤكد، مرة أخرى، أن صفقات بيع الممتلكات في الجمهورية التركية لشمال قبرص هي مسألة لا تهم سوى السلطات المعنية في الدولة. فادعاءات ممثل القبارصة اليونان بأن صفقات بيع الممتلكات التي تجري في الجمهورية التركية لشمال قبرص هي غير قانونية وتشكل خسارة للأشخاص الذين يشترونها، لا أساس لها على الإطلاق. بل إن هذه الادعاءات هي مثال آخر على سياسة القبارصة اليونان الرامية إلى تحويل الأنظار عن أن مسألة الممتلكات بوجه خاص، والمشكلة القبرصية بوجه عام، لا تزال بلا حل بسبب الرفض الساحق من طرف الجانب القبرصي اليوناني لخطتكم للتسوية.

(توقيع) رشاد شجلار

الممثل